الملخص

إنّ جريمة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية إحدى الجرائم التي تهدد الفرد والمجتمع على حدٍّ سواء, فضلاً عن أثارها المدمّرة على سياسة البلد الاقتصادية والاجتماعية, حيث إنّ كل دولة تسعى إلى حماية مجتمعها من آفة المخدرات التي استشرت في أغلب دول العالم, الأمر الذي يتطلب بذل الجهود الاستثنائية من قبل من قبل الأجهزة المختصة في كل دولة من أجل التصدي لهذه الجريمة ومكافحتها, بالإضافة إلى دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية والإعلامية... وغيرها, في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة وتربية وتشجيع المجتمع على نبذ مثل هكذا ظواهر تسبب بنخر وهدم القيم المجتمعة النبيلة التي تُبنى عليها لبنات المجتمع الأولى.

أما بالنسبة للمجتمع العراقي فإنَّ جريمة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية تمثّل اليوم تحدّياً كبيراً ومصيرياً بالنسبة للدولة والمجتمع في آنٍ واحد, في ظل الظروف الصعبة والمعقدة التي يمرّ بها البلد, وإنّ أمر مكافحتها والتصدي لها يتطلب أولاً وضع قاعدة قانونية رصينة تحيط بهذه الجريمة من كل جوانبها, من حيث العمل على تشديد العقوبات والإجراءات بحق كل من يساهم في هذه الجريمة, مهما كان دوره صغيراً.

ومن هذا المنطلق فقد قسّمنا دراستنا هذه على ثلاثة فصول, خصصنا الفصل الأول لماهيّة جريمة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية, والفصل الثاني تهريب المخدرات وغسل الأموال في جريمة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية ومراقبتها, والفصل الثالث عقوبات جريمة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وآثارها.